THE INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR THE ELIMINATION OF ALL FORMS OF

RACIAL DISCRIMINATION [EAFORD]

5 route des Morillons, CP 2100 . 1211 Geneva 2 , Switzerland

TL . & Fax 788. 62. 33

باسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

ليس جديدا القول أن ما تعانيه البشرية في أرجاء الأرض من ممارسات عنصرية مخجلة ، واعتداءات على حقوق الإنسان مذلة وقاهرة ، وصراعات دولية دموية قاتلة ومدمرة ، هي في الحقيقة والواقع النتيجة الحتمية لاختفاء ميزان العدالة ، الذي هو التعبير الصادق الصحيح المترجم للشعار الذي رفعناه باستمرار ورفعه كل العقلاء في هذه الأرض بانه لا سلام بدون عدالة .

اجل يا سيدي الرئيس ، لا سلام بدون عدالة ، إن ما جرى في البلقان لأيام طويلة ، والتدمير والقهر والإذلال الذي يجتاح ارض فلسطين ، والاشتباكات الخطيرة والمستمرة في كشمير والتي تنذر بإمكانية حصول خطا في الحسابات قد يؤدي إلى استعمال السلاح النووي ، وهذه الغطرسة الظالمة المتسلطة على شعوب أواسط آسيا في العراق وايران وافغنستان . كل هذه الحوادث والظروف والملابسات تنادي بل و تصرخ بأنه لا سلام بدون عدالة .

إن تدافع الناس ضد بعضهم بعضا في بعض الظروف والأحوال سواء كانوا أفرادا أو مجموعات أو دول ، مسالة طبيعية وجدت وتأصلت في الأرض من يوم أن خلق الإنسان في هذه الأرض ، ولكن هذا الإنسان قد استطاع بعقله وحكمته وتطوره مع الحياة أن يجد الحل والعلاج لهذه الطبيعة المتحدية الخطرة فلجا إلى تحكيم رئيس القبيلة ثم العشيرة حتى وصل إلى المحكمة والقاضي في المدن والدول ، فقد أثبتت تجاربه على مدى التاريخ أن القوة والهيمنة مهما علت وارتفعت لا يمكن أن تحقق سلاما وأمانا حتى بالنسبة للأقوياء المهيمنين طال الزمن أو قصر .

ولنا أن نتساءل حتى لو كان هذا التساؤل يبدو ساذجا للبعض منا . إذا كان السلام والامان لا يمكن الوصول إليه وتحقيقه عن طريق القوة والهيمنة ، وان البشرية قد استطاعت أن تقيم ميزان العدالة داخل المدينة والدولة بوجود المحكمة والقاضي ، وتوفير الوسائل للخضوع لقرارهما ، فلماذا أخفقت في إيجاد هذه المحكمة للفصل في هذه الصراعات والخلافات القائمة بين الدول والمجموعات حتى الآن ؟؟!! إن تجارب التاريخ تعلمنا أن البشرية لا بد أن تصل إلى هذا الهدف في يوم من الأيام إذا امتد بها الزمن ولم تحصل الكارثة النووية التي ستؤدي بهذا الكوكب إلى الفناء .

وبناءا عليه يا سيدي الرئيس ، فانه يجب علينا جميعا كمنظمات غير حكومية وبمساعده خبراننا الأمجاد في هذا الاجتماع ، الإسراع بالدعوة إلى إقامة محكمة العدل الدولية الفاعلة القوية التي تستطيع إقامة ميزان العدالة بين الدول والمجموعات .

إن محكمة العدل الدولية القائمة الآن والمحكمة الجنائية الدولية التي أسست حديثا في هذه الأشهر ، تعتبران خطوات رائعة في هذا السبيل ، ولكنهما بوضعهما الحاضر ، لا يحققان العدالة بمعناها الواسع التي نطمح إليها جميعا والتي هي أساس السلام في هذه الأرض .

إن المحكمة الجنائية الدولية قد عطلت دورها واساءت إلى وجودها الولايات المتحدة الأمريكية بإصرارها على استثناء الظباط والجنود الأمريكيين من الخضوع لاحكامها لمدة سنة متجددة !!

أما محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة القائمة الآن بلاهاي ، فقد قيّد نشاطها وفعاليتها بقيدين جوهريين ، الأمر الذي جعلها عاجزة وشبه مشلولة .

القيد الأول أنها لا يمكن أن تنظر في أي نزاع دولي مهما كان خطيرا ومهلكا للبشرية جمعاء ، إلا إذا اتفق طرفا النزاع على اللجوء إلى هذه المحكمة.

والقيد الثاني أنها تفتقد القوة التنفيذية لتنفيذ أحكامها ، بجيش دولي مخصص لهذا الغرض ، أو بمقاطعة دولية عامة تجبر المحكوم عليه على الإذعان لاحكامها .

إن مسئوليتنا يا سيدي الرئيس ومسؤولية خبرائنا في هذا الاجتماع ، أن نثير هذا الموضوع بكل القوة والحسم والمثابرة حتى نزيل هذه القيود والاستثناءات عن هذه المحاكم الشامخة التي يمكن أن تكون الأمل الوحيد لتحقيق العدالة وبالتالي تحقيق السلام . فهل لنا أن نفعل ذلك ؟؟ فهل لنا أن نفعل ذلك ؟؟؟

شكرا سيدي الرئيس

جنيف أغسطس ٢٠٠٢